الصنـاعة

حقق القطاع الصناعي في دولة الإمارات نهضة كبيرة تمثلت بزيادة عدد المنشآت الصناعية واستثماراتها في مختلف إمارات الدولة فضلا عن دخول الدولة في مشاريع صناعية كبرى مشتركة مع العديد من المؤسسات العالمية وإقامة مناطق صناعية ضخمة لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي، الأمر الذي ساهم في لعب هذا القطاع دورا محوريا في تنفيذ الإستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي.

وتضمنت خطة عمل الإستراتيجية التي وضعتها وزارة المالية والصناعة ضمن الخطة الإستراتجية للحكومة الاتحادية تحديث دور قطاع الصناعة وتطويره.

انتهت وزارة المالية والصناعة من وضع مشروع قانون جديد لتنظيم شؤون الصناعة، يُسهم في دفع عجلة التنمية الصناعية في الدولة.

وانتهت وزارة المالية والصناعة من وضع مشروع قانون تنظيم شؤون الصناعة، الذي يسهم في دفع عجلة التنمية الصناعية في الدولة بحيث يكون أداة في عملية التكامل والتعاون الصناعي الخليجي، فقد أخذ في الاعتبار التشريعات الخاصة بدول مجلس التعاون وقانون التنظيم الصناعي الموحد الخاص والتطورات المستقبلية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقد شهد القطاع الصناعي في دولة الإمارات خلال السنوات الثلاث الماضية نمواً بلغ نسبة ١٢ بالمائة سنوياً، فيما يلاحظ من خلال متابعة تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة قطاعيا في العام ٢٠٠٦، باستبعاد قطاع النفط الخام، أن نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية جاءت في المرتبة الأولى ب ٥ر١٩ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بقيمة بلغت ٤ر٧٣ مليار درهم مقابل حوالي ٢ر٦١ مليار درهم في العام ٢٠٠٥، حيث تطورت صناعات مشتقات النفط والأسمدة الكيماوية والألومونيوم وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والأدوية بالإضافة إلى العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة التي أقيمت بالمناطق الحرة في مختلف الإمارات، في حين يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات القائمة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة بنحو ٧٠ ملياراً و٤٢٤ مليون درهم نهاية العام ٢٠٠٦ محققاً نسبة نمو قدرها ٣ر١٣٤ بالمائة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وأظهر الكتاب الإحصائي الذي أصدرته وزارة المالية والصناعة حول النشاط الصناعي لسنة ٢٠٠٦ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المنشات الصناعية المقيدة بالسجل الصناعي خلال السنوات الخمس الماضية حيث ارتفع العدد من ٢٥٠٩ في العام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٦٧ منشاة بنسبة نمو ٢ر٤٢ بالمائة في حين بلغ عدد المنشات الصناعية المملوكة بالكامل لمواطنين ١٤٠٥

حظيت صناعة الألمنيوم باهتمام كبير حيث قدرت دراسة محلية حجم الاستثمارات في صناعة الألمنيوم في الدولة بنحو ٦٨ مليار درهم.

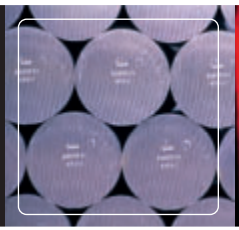

ارتفع عدد المنشآت الصناعية التحويلية بالدولة إلى ٣٥٦٧ منشأة في العام ٢٠٠٦ بلغ حجم الاستثمارات فيها أكثر من ٧٠ ملياراً و٤٢٤ مليون درهم.

منشآت بنسبة نمو ٤ر٣٩ بالمائة وعدد المنشآت المملوكة لمواطني دول مجلس التعاون ١٠١ منشأة بنسبة زيادة ٨ر٢ بالمائة فيما بلغ عدد المنشآت الصناعية المملوكة لمواطنين بالشراكة مع مواطني دول مجلس التعاون ٦٣ منشأة بنسبة ٨ر١ بالمائة فيما بلغ عدد المنشآت المملوكة لمواطنين وأجانب ١٩٤٧ منشأة بنسبة ٦ر٥٤ بالمائة في حين بلغ عدد المنشآت المملوكة لمواطنين وخليجين وأجانب ٥١ منشأة بنسبة ٤ر١ بالمائة.

ولا حظ الكتاب الإحصائي زيادة مطردة في إقبال مواطني دولة الإمارات على الاستثمار في القطاع الصناعي بسبب الجهود المبذولة من قبل الدولة في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وتوفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار في هذا القطاع، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الوطني في قطاع الصناعة بنهاية العام ٢٠٠٦ (٦٠) ملياراً و٦٥٦ مليون درهم مشكلاً نسبة ١ر٨٦ بالمائة من إجمالي حجم الاستثمار الصناعي البالغ ٧٠ مليار و٤٢٤ مليون درهم، فيما بلغ الاستثمار الخليجي مليارين و٢٩ مليون درهم بنسبة ٩ر٢ بالمائة، والاستثمار الأجنبي سبعة مليارات و٧٣٩ مليون درهم بنسبة ١١ بالمائة من إجمالي الاستثمارات الصناعية.

وارتفع عدد العمال خلال الفترة نفسها من ١٩٦ ألفاً و٦٠٦ عمال بنهاية ٢٠٠١ إلى ٢٦٤ ألفاً و٧١٩ عاملاً بنهاية العام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٦ر٣٤ بالمائة، حيث وصل عدد العمال المواطنين إلى ٤٥٥٢ عاملاً بنسبة ٧ر١ بالمائة والخليجيين ١٥٥٤ عاملاً بنسبة ٦ر٠ بالمائة والأجانب ٢٥٨ ألفاً و٦١٣ عاملاً بنسبة ٧ر٩٧ بالمائة، في حين بلغ متوسط العمال في المنشأة الواحدة ٧٤ عاملاً، فيما بلغت الزيادة في عدد العمال خلال العام ٢٠٠٦ (١٩٠١٢) عاملاً بنسبة ٧ر٧ بالمائة عن العام ٢٠٠٥.

وأظهر التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية تصدر إمارة أبو ظبي قائمة الاستثمارات الصناعية وبلغت حتى نهاية العام ٢٠٠٦ (٣٨) ملياراً و٦١٤ مليون درهم تشكل ٨ر٥٤ بالمائة من إجمالي حجم الاستثمارات الصناعية، تليها إمارة دبي بحجم استثمارات ١٦ ملياراً و٣٤١ مليون درهم تشكل ٢ر٢٣ بالمائة، ثم إمارة الفجيرة بحجم استثمارات بلغت ٦ مليارات و٩ ملايين درهم تشكل ٥ر٨ بالمائة، وإمارة الشارقة بنحو ٣ مليارات ٨٩٧ مليون درهم تشكل ٥ر٥ بالمائة، وإمارة رأس الخيمة بحجم استثمارات قدره ٣ مليارات ٦٦٢ مليون درهم تشكل ٥ر٢ بالمائة، وإمارة عجمان بحجم استثمارات بقيمة مليار و٤٣٥ مليون درهم بنسبة ٢ بالمائة، وإمارة أم القيوين بحجم استثمارات ٤٦٦ مليون درهم بنسبة ٧ر٠ بالمائة من إجمالي الاستثمارات الصناعية.

وتصدرت إمارة دبي التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت الصناعية وبلغ فيها حتى نهاية العام ٢٠٠٦ (١٤٣٣) منشأة بزيادة قدرها ١٣٨ منشأة عن نهاية

سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان يفتتح مصانع جديدة في المنطقة الإقتصادية المتخصصة بأبوظبي

العام ٢٠٠٥ وتشكل ٢ر٤٠ بالمائة من إجمالي عدد المنشآت في الدولة، تليها إمارة الشارقة التي حظيت بنسبة ٢٩ بالمائة وبعدد ١٠٣٦ منشأة بزيادة ٤٦ منشأة، ثم إمارة عجمان بنسبة ٣ر١٤ بالمائة وبعدد ٥٠٨ منشآت بزيادة قدرها ٤٨ منشأة عن نهاية العام ٢٠٠٥، وإمارة أبو ظبي بنسبة ٥ر٨ بالمائة من إجمالي عدد المنشآت وبعدد ٣٠٤ منشآت بزيادة ثماني منشآت عن العام ٢٠٠٥، ثم إمارة أم القيوين بنسبة ٣ر٣ بالمائة وبعدد (١١٨) منشأة بزيادة قدرها ١٩ منشأة، ثم إمارة رأس الخيمة بنسبة ١ر٣ بالمائة وبعدد (١١١) منشأة بزيادة عشر منشآت عن العام ٢٠٠٥، وإمارة الفجيرة بنسبة ٦ر١ بالمائة وبعدد (٥٧) منشأة بزيادة أربع منشآت عن العام ٢٠٠٥.

وتصدرت صناعات المواد الغذائية نشاطات القطاع الصناعي في الدولة من حيث حجم الاستثمارات بقيمة ٣١ مليار ٦٩٢ مليون درهم تشكل ٤٥ بالمائة من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي، يليه قطاع صناعة الكيماويات ومنتجاتها بـ ١٥ ملياراً و ٣٦٢ مليون درهم تشكل ٨ر٢١ بالمائة، ثم قطاع صناعات المنتجات التعدينية غير المعدنية بـ ٨ مليارات و٣٨٧ مليون درهم بنسبة ٩ر١١ بالمائة، والصناعات المعدنية الأساسية بـ ٧ مليارات و٢٧٥مليون درهم بنسبة ٣ر١٠ بالمائة، وصناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنحو ٣ مليارات و٩٩٢ مليون درهم بنسبة ٧ر٥ بالمائة، وصناعة الورق والطباعة والنشر بمليار و٨١١ مليون درهم بنسبة ٥ر٢ بالمائة، وصناعة النسيج والملابس الجاهزة بـ ٩٥٠ مليون درهم بنسبة ٣ر١ بالمائة، وصناعة الخشب والأثاث بنحو ٧٨٤ مليون درهم بنسبة ١ر١ بالمائة، والصناعات التحويلية الأخرى بـ ١٧١ مليون درهم بنسبة ٣ر٠ بالمائة.

وعلى هامش زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي إلى كوريا الجنوبية وقعت دولة الإمارات وكوريا اتفاقية إطارية في مجال تنمية وتطوير علاقات التعاون الصناعي بين البلدين نصت على سعي الدولتين إلى تعزيز التعاون الصناعي بينهما بهدف تشجيع المشروعات لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة وزيادة فرص الاستثمارات الصناعية في دولتيهما واتخاذ كافة الإجراءات وفقا لقوانينهما وأنظمتهما المحلية لتحديد واستكشاف فرص التعاون والاستثمارات الصناعية بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى سعي الطرفين إلى وضع الأسس لتحسين نوعية منتجاتهما الصناعية وغيرها من أجل ضمان منافستها الفعالة في الأسواق العالمية.

وفي أبو ظبي أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، بصفته حاكما لإمارة أبو ظبي، قانوناً بإنشاء المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في إمارة أبو ظبي التي أعلنت عن خطتها لبناء

تصدرت صناعات المواد الغذائية نشاطات القطاع الصناعي في الدولة من حيث حجم الاستثمارات بقيمة ٣١ ملياراً و٦٩٢ مليون درهم، تُشكل ٤٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي.

تخطط المؤسسة العامة للمناطق الصناعية في أبوظبي لإقامة ١١ منطقة صناعية كبرى خلال السنوات المقبلة

وإطلاق (٣٠) منطقة صناعية على مدى السنوات القادمة بعد نجاح التجربة في مدينة أبو ظبي الصناعية الأولى (أيكاد-١) ومدينة أبو ظبي الصناعية الثانية (أيكاد-٢) من أجل تحريك العجلة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية للخدمات وخلق مجتمعات صناعية نموذجية قادرة على العطاء والبناء ومواجهة المستقبل بكل ثبات وقوة.

ووقعت المؤسسة العامة للمناطق الاقتصادية المتخصصة في مطلع شهر يوليو ٢٠٠٧ اتفاقية إنشاء مدينة أبو ظبي الصناعية الثالثة (إيكاد-٣) بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي ستغطي مساحة ١٢ كيلومتر مربع، حيث تم ترسيه عقد الإنشاء الذي تبلغ قيمته٤١٦ مليون درهم على مؤسسة الجابر للمقاولات بهدف إنشاء البنى التحتية للمدينة الصناعية الثالثة خلال ١٥ شهرا، حيث ستخصص (إيكاد-٣) للصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك ومواد البناء والتشييد والصناعات التقنية المتطورة والصناعات التي تخدم قطاعي النفط والغاز.

ويأتي إنشاء (إيكاد-٣) ضمن سلسلة من المدن الصناعية المتخصصة بعد مدينة أبوظبي الصناعية الأولى (إيكاد-١) التي تغطي مساحة ١٤ كيلومتر مربع والمدينة الصناعية الثانية (إيكاد-٢) على مساحة ١١ كيلو متر مربع والتي تشير المعلومات إلى حجز كافة أراضيها من أجل إقامة ٥١ مشروعا صناعيا جديدا تتجاوز الاستثمارات فيها ١٥ مليار درهم.

وأعلنت المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة التي يرأسها سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي رئيس المؤسسة العليا للمناطق الإقتصادية المتخصصة على هامش المنتدى الدولي للأعمال الحادي عشر الذي عقد في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٧ بأبوظبي أنها تخطط لإطلاق المنطقة الصناعية الرابعة خلال منتصف العام ٢٠٠٨ على مساحة ٢٥ كيلومترا مربعا بجوار المناطق الصناعية الحالية والتي يتوقع ان تستقطب استثمارات تصل إلى ٢٠ مليار درهم. وأكدت المؤسسة أنها نجحت في استقطاب أكثر من ٢٥٠ شركة جديدة في العام ٢٠٠٦ بزيادة ٢٠٠ بالمائة عن أعداد المستثمرين في العام ٢٠٠٥ (٥٩ شركة)، فيما بلغت في العام ٢٠٠٤ نحو ٢٤ شركة، وهي تخطط ضمن مساعيها في جعل أبو ظبي مركزاً اقتصاديا بارزاً ليس على مستوى منطقة الخليج فقط بل العالم أيضا من خلال تطوير ١١ منطقة اقتصادية على مدى السنوات القادمة.

صناعات حديثة

صناعة الألمنيوم

حظي المشهد الصناعي في دولة الإمارات باهتمام كبير في صناعة الألمنيوم خاصة في أبو ظبي التي تسعى إلى أن تكون من كبار المنتجين لهذا

المادة من خلال إقامة أكبر مصهر للألمنيوم في العالم خاصة مع ازدياد الطلب العالمي على هذه المادة إلى ٦٥ مليون طن بحلول العام ٢٠٢٠، حيث قدرت دراسة محلية حجم الاستثمارات في صناعة الألمنيوم في دولة الإمارات بنحو ٦٨ مليار درهم.

وفي هذا الإطار أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بصفته حاكما لإمارة أبو ظبي قانوناً في أواخر شهر إبريل ٢٠٠٧ بإنشاء شركة الإمارات للألمنيوم المحدودة كمشروع صناعي إستراتيجي في إمارة أبو ظبي تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية الكاملة لممارسة نشاطها وتحقيق أغراضها برأسمال خمسين مليون درهم مقسمة إلى خمسين ألف سهم بقيمة ألف درهم للسهم الواحد، حيث تسعى الشركة إلى تطوير وبناء وتمويل وتشغيل مصاهر ألمنيوم في داخل الإمارات وخارجها بما في ذلك مصهر الألمنيوم في منطقة الطويلة في إمارة أبو ظبي والقيام بكل النشاطات الضرورية الأخرى المرتبطة والمتعلقة بذلك.

وجاء صدور هذا القانون بعد أن وقّعت شركة مبادلة للتنمية التي تتخذ من أبو ظبي مقرا لها وشركة ألمنيوم دبي المحدودة (دوبال) في ١١ فبراير ٢٠٠٧ على اتفاقية إنشاء شركة الإمارات للألمنيوم (إيمال) لبناء وتشغيل مجمع صناعي ضخم لإنتاج الألمنيوم بالإضافة إلى المنشآت الأخرى التابعة له في ميناء ومنطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي باستثمارات إجمالية تصل إلى ٣٠ مليار درهم وبطاقة إنتاجية تصل إلى ١ر٤ مليون طن سنويا موزعة بالتساوي على مرحلتين تقدر تكلفة المرحلة الأولى حوالي خمسة مليارات دولار والمرحلة الثانية حوالي ثلاثة مليارات دولار مما يجعله أضخم مصهر مستقل لإنتاج الألمنيوم في العالم.

وفي مطلع شهر يونيو احتفلت شركة الإمارات للألمنيوم (إيمال) ببدء الأعمال الإنشائية للشركة بمنطقة الطويلة بأبوظبي، وأعلنت رسميا عن منح عقد الهندسة والتوريد والإنشاء وإدارة مشروع المصهر إلى تحالف مشترك يضم شركتي (إي إن سي لافالين الكندية) و(ورلي بارسونز الأسترالية) بقيمة تصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار. حيث من المتوقع أن يبدأ المصهر في الإنتاج في العام ٢٠١٠،

كما أعلن في أبو ظبي عن تأسيس شركة أبو ظبي للألمنيوم باستثمارات إجمالية تبلغ حوالي ٢٠ مليار درهم، حيث من المقرر أن تقوم الشركة بإنشاء مجمع عالمي متكامل لصناعة الألمنيوم في منطقة الرويس الصناعية في أبوظبي يضم مصهرا للألمنيوم يتبعه مصفاة للألومينيا هي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى صناعات مكملة أخرى، فيما من

زُعلن عن تأسيس شركة أبوظبي للألمينيوم باستثمارات تصل الى ٢٠ مليار درهم

شهدت صناعة الحديد والصلب إقامة المزيد من المصانع الضخمة لتوفير احتياجات السوق التي تصل حالياً الى ٢ر٥ مليون طن سنوياً

المقرر أن يبدأ الإنتاج الفعلي للشركة في العام ٢٠١١ بطاقة ٥٥٠ ألف طن من الألمنيوم ترتفع إلى مليوني طن مستقبلا، في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية لمصفاة للألمنيوم في المرحلة الأولى من التشغيل مليوني طن تتوسع إلى أربعة ملايين طن في مراحل متقدمة.

على الصعيد ذاته تعتزم شركة مبادلة للتنمية المملوكة لحكومة أبو ظبي شراء شركة لتنقية الألومينا في غينيا بغرب أفريقيا لتأمين الإمدادات لمشروعاتها في مجال الألمنيوم التي تشمل إقامة أكبر مصهر للألمنيوم في العالم.

وتعتزم شركة (دوبال) استثمار ٧٠٠ مليون درهم في خطوة تهدف إلى زيادة طاقتها الإنتاجية الإجمالية إلى ١ر٥ مليون طن سنويا، وأعلنت (دوبال) عن تدشين أول مسبك من نوعه في المنطقة باستثمارات إجمالية بلغت ١٠٠ مليون درهم لتكون بذلك (دوبال) الشركة الأولى في المنطقة التي تقوم بتركيب وتشغيل هذه النوعية المتطورة من ماكينات السبك لتزويد الأسواق بمنتجات عالية الجودة بحيث تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية لهذا المسبك مع استكمال عمليات التركيب والتشغيل للماكينة إلى ٨٠ ألف طن سنوياً من معدن الألمنيوم.

ووقعت مجموعة (أرفيش جروب) مع شركة (إكين باك) الألمانية اتفاقية تزويد مصنع (نوفا) بدبي بتكنولوجيا تشغيل المصنع المخصص لإنتاج ١٣٥ ألف طن من منتجات الألمنيوم المعالج سنويا لمدة خمسة أعوام باستثمارات تصل إلى ٢ر٥ مليار درهم ليصبح المصنع المزمع إنشاؤه في مدينة دبي الصناعية أكبر معالج للألمنيوم في العالم وسيبدأ الإنتاج في العام ٢٠٠٨ على أن يتم تصدير ٤٠ بالمائة منه إلى شركات مجموعة (درافيش جروب) في أوروبا و٦٠ بالمائة إلى دول الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا.

كما أعلنت شركة العطار للألمنيوم والزجاج عن توقيع اتفاقية مع مدينة دبي الصناعية تقوم بموجبها بإنشاء مصنع حديث للألمنيوم والزجاج في المدينة على مساحة مليون قدم مربعة، فيما قامت شركة الخليج لسحب الألمنيوم التي تعمل في مجال سحب وتصنيع مقاطع الألمنيوم في منطقة الخليج العربي بتركيب مكبسين جديدين في مصنعها في جبل علي وذلك ضمن برنامج توسيع قدرتها الإنتاجية لتصل إلى ٦٥ ألف طن.

أحد مصانع الحديد والصلب

صناعة الحديد والصلب

وبموازاة التطور الكبير التي تشهده صناعة الألمنيوم في الإمارات حققت صناعة الحديد والصلب تطورات كبيرة عبر إقامة المزيد من المصانع

والمجمعات الصناعية خاصة في أبو ظبي التي تسعى إلى دعم وتطوير الصناعات الثقيلة، فيما تشير التقديرات إلى نمو سوق الإمارات من حديد التسليح بنحو ١٥ بالمائة سنويا حيث من المتوقع أن تصل احتياجات السوق إلى (٤) ملايين طن خلال السنوات القليلة القادمة فيما تبلغ حاليا حوالي ٢ر٥ مليون طن.

وفي هذا الإطار وقعت الشركة القابضة العامة المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي على عقد إنشاء أكبر مجمع لإنتاج الحديد والصلب في الدولة بتكلفته تصل إلى أكثر من ملياري درهم (بما يعادل ٥٤٥ مليون دولار) بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو مليوني طن سنويا. ويقام المجمع في مدينة أبو ظبي الصناعية على مساحة ١ر٥ مليون متر مربع حيث سيتم إنشاء رصيف شحن بحري لاستقبال المواد الخام من مكورات أكسيد الحديد.

وخلال شهر فبراير ٢٠٠٧ وافق المجلس التنفيذي في أبو ظبي على تأسيس شركة الإمارات لصناعة الحديد كشركة تابعة للشركة العامة القابضة المملوكة بالكامل لحكومة أبو ظبي بحجم استثمارات يبلغ أربعة مليارات درهم وذلك في إطار سعي أبو ظبي إلى تنويع مصادر دخلها من جهة وبناء صناعات متطورة ومتميزة من جهة أخرى تنقل أبو ظبي إلى موقع الريادة في المجال الصناعي على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفي منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٧ أعلنت مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي (إمباور) عن إقامة أكبر مصنع لإنتاج الأنابيب العازلة في الإمارات بالتعاون مع شركة (لوجستور) العالمية على أن تدخل عمليات التشغيل في العام ٢٠٠٨.

موّل المصرف الصناعي، منذ إنشائه، ٥٣٤ مشروعاً صناعياً بقيمة أكثر من ٣ مليارات و٦٧٨ مليون درهم.

المصرف الصناعي

بلغ عدد المشاريع التي وافق عليها المصرف الصناعي على تمويلها خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٧ (٢٤) مشروعا صناعيا قدم لها قروضا وتسهيلات إجمالية بلغت ١٥ر٣٦٩ مليون درهم. وتعد قيمة هذه التمويلات أكثر مما قدمه المصرف في العام ٢٠٠٦ الذي تمت فيه دراسة ٣٩ مشروعا صناعيا فيما منحت الموافقة على تمويل ٢٦ مشروعا منها بقيمة ١ر٣٥٩ مليون درهم. ومع هذه المشاريع الجديدة يرتفع عدد المشاريع التي قام المصرف بدراسة طلبات التمويل الخاصة بها إلى ٧٤٩ مشروعا تمت الموافقة على تمويل ٥٣٤ مشروعا بقيمة أكثر من ثلاثة مليارات و٦٧٨ مليون درهم.

إرجع الى صفحة الفهرست